

Distr.  
GENERAL

A/51/114  
12 April 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون  
البند ١١٣ من القائمة الأولية\*

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لأستونيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم وثيقة بعنوان "تعليقات على ورقة الموقف المقدمة من الوفد الروسي المعنونة 'إنتهاك حقوق غير المواطنين في أستونيا' ومعممة من وفد أستونيا في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ في الجلسة العامة للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" (انظر المرفق). وتحمل هذه الوثيقة رد أستونيا على الادعاءات المعممة في الوثيقة (A/51/81، المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦) بطلب من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

وأكون غاية في الامتنان لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية للجمعية العامة في إطار البند ١١٣ من القائمة الأولية.

(توقيع) تريفيمي فيليستي

السفير

الممثل الدائم

## مرفق

تعليقات على ورقة الموقف المقدمة من الوفد الروسي  
المعنونة "إنتهاك حقوق غير المواطنين في أستونيا"  
معممة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ في الجلسة العامة للمجلس  
الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

١ - يقل في أستونيا عدد الأشخاص الذين لم يكتسبوا حتى الآن جنسيتها أو جنسية الاتحاد الروسي أو أي دولة أخرى عن سدس عدد السكان، أي ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة من عدد السكان الإجمالي وهو ١.٥ مليون نسمة، وهذا الرقم مطرد في التناقص نتيجة لعملية التجنس المستمرة التي تُمنح الجنسية الأستونية بموجبها لقرابة ٢ ٠٠٠ فرد شهريا.

٢ - ولا يمكن أن يُنظر إلى استخدام تعبير "الأجنبي الذي له حق الحصول على الجنسية الأستونية" من منظور تمييزي، لأن هذا التعبير يصون خيار اكتساب الجنسية الأستونية إذا ما قورن بتعبير "الشخص عديم الجنسية" الذي يفضلهُ الوفد الروسي، والذي يتجه كما هو واضح إلى نقيض ذلك. والشروط التي يضعها القانون لاكتساب الجنسية الأستونية، ومنها اشتراط اجتياز المتقدمين لامتحانات الإلمام باللغة الأستونية والدستور الأستوني موضوعه بعناية وقد روعيت فيها الخبرات التي اكتسبتها السلطات الأستونية في عملية التجنس والمشورة التي قدمها إليها خبراء مستقلون. ومن الواضح أن إدخال الامتحانات التي تتضمن اختيار إجابة واحدة من بين عدة إجابات، بدلا من الاختبارات الشفوية مفيد لجميع المتقدمين. وفي الوقت الحاضر تتراوح نسبة اجتياز هذه الامتحانات بين ٨٦ و ٩٠ في المائة، حسبما أشار إلى ذلك التقرير رقم ٩٣ عن نشاط بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣ - في معظم البلدان الديمقراطية، وأيضا في بلدان رابطة الدول المستقلة، يستخدم تعبير "الأقلية القومية" للإشارة إلى مواطني الدولة، وليس إلى الرعايا أو الأشخاص الأجانب الذين يتمتعون بمركز قانوني آخر ويقيمون في هذه الدولة. ومثل هذا النهج وارد في قانون الاستقلال الثقافي الذاتي للأقليات القومية الذي أخذت به أستونيا ابتداءً في عام ١٩٢٥، ثم أعادت سنه في عام ١٩٩٣ عقب خمسة عقود من الاحتلال السوفياتي. وهذا القانون هو برنامج للاستحقاقات تمنح بموجبه إعانات للمنظمات الثقافية التي يديرها مواطنون ينتمون إلى الأقليات القومية؛ وجميع مواطني أستونيا أحرار في المشاركة في أي من هذه المنظمات.

وأستونيا لذلك، مثلها مثل معظم الدول الأخرى، تمنح مركز الأقليات القومية القانوني لتلك الطوائف القومية التي تنتمي بشكل بيّن لبلد إقامتها (أي أستونيا) تاريخيا وثقافيا ومن النواحي المتصلة بالمجتمع المدني. إلا أنه لا توجد أي مراسيم قانونية تقيد استخدام اللغة أو تعيين سبيل ثقافة وتعليم الأشخاص من غير مواطني أستونيا. ويتوفر عمليا للأشخاص المنتمين إلى جميع الطوائف القومية الرئيسية المقيمة في

أستونيا حق وإمكانية الحصول على التعليم بلغتهم الأم وتنمية ثقافتهم الذاتية. ولسيت هناك طائفة قومية أو لغوية محرومة من هذه الحقوق، ولسيت هناك طائفة تحظى في هذا الشأن بمركز تفضيلي، بما فيها الطوائف الروسية اللغوية أو القومية. وعلى هذا الأساس، أعربت وزارة الخارجية الأوكرانية مؤخرا أثناء الزيارة التي قام بها لأوكرانيا وزير خارجية أستونيا، عن رضاها التام عن السياسة التي تتبعها أستونيا إزاء الأقليات. وتشعر أوكرانيا بالرضا لأن الأوكرانيين الذين يشكلون ثاني أكبر مجموعة عرقية تنتمي إلى أصول أجنبية في أستونيا، يستطيعون تنمية ثقافتهم القومية بحرية، ولا يخضعون لأي محاولات لإذابتهم في الشخصية الأستونية أو الروسية.

٣ - طبقا لقانون الانتخابات المحلية يحق لجميع المقيمين المسجلين في أستونيا التصويت في هذه الانتخابات بصرف النظر عن جنسيتهم أو إنعدام جنسيتهم. غير أنه يصعب تصور معنى وضعية الدولة، إذا ما منح المواطنون الأجانب في الدولة حق التصويت في الانتخابات الوطنية. لذلك، يبقى قصد الوفد الروسي من وراء اتهامه المتعلق بـ "تقييد الحقوق السياسية ... لغير المواطنين" غامض على الفهم.

وتبت الحكومة أو ممثلوها الإقليميون في مسألة ملكية غير المواطنين للأرض؛ وفي الواقع العملي يجوز لغير المواطنين امتلاك الأراضي الواقعة أسفل عقاراتهم. ويمكن لجميع المقيمين في أستونيا المشاركة على قدم المساواة في عملية خصخصة المؤسسات والمساكن المملوكة للدولة.

٤ - أشارت بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أستونيا والمفوض السامي لشؤون الأقليات القومية السيد ماكس فان دير ستويل على حكومة أستونيا بإصدار جوازات سفر للأجانب تستخدم كوثيقة سفر وتكون في الوقت نفسه بمثابة تصريح مقبول للإقامة في أستونيا. وكل دولة تلتزم، قبل كل شيء، برعاية مصالح مواطنيها في الداخل والخارج، كما أن أستونيا لا تدعي أنها تدافع عن مصالح أشخاص يتمتعون بأي مركز قانوني آخر. وهذان المبدآن تتبعهما أستونيا بصرف النظر عن أي أصول عرقية أو لغوية.

وتقدر أستونيا أنها وإن اتجهت، لاعتبارات إنسانية، إلى إصدار جوازات سفر للأجانب، فإن هذه الجوازات لقيت، للاعتبارات نفسها، قبولا لدى الدول الأخرى قبلتها كوثائق سفر صالحة. بل إن الاتحاد الروسي الذي لا يزال أبعد ما يكون عن قبول هذه الجوازات على أساس قانوني، يقبلها الآن مؤقتا على أساس الأمر الواقع.

٥ - ليس ثمة دليل على تقليص مادة الجغرافيا أو مادة الرياضيات أو أية مادة أخرى تُدرس أيضا بالروسية في مدارس أستونيا، أو إلغائها من المنهج الدراسي. ويجري في جميع المدارس في كافة أنحاء أستونيا تدريس تاريخ أستونيا وتاريخ الاتحاد الروسي وتاريخ لاتفيا وليتوانيا والبلدان الاسكندنافية باعتبارها دولا مجاورة. وعقب استعادة أستونيا لاستقلالها كان لا بد من إصدار كتب دراسية جديدة. ومن السهل أن يتفق أغلبنا على أن تدريس الستالينية والدعايات الشيوعية وممارسات الاتحاد السوفياتي السابق

لأبناثنا لن يجديهم اليوم نفعاً. ومع ذلك، يبقى غير مفهوم كيف يمكن أن تؤدي معرفة لغة أخرى كائنة ما كانت، بما فيها اللغة الأستونية، إضافة إلى الروسية كلغة أم، إلى انخفاض القدرات الفكرية. ولا يوجد في أستونيا أي برهان إحصائي على أن معرفة أكثر من لغة واحدة غير اللغة الأم، يحد من قدرة أي شخص على التنافس في سوق العمل.

٦ - لم تتدخل حكومة أستونيا، أو ستتدخل، في العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية والكنيسة الأرثوذكسية الروسية. فلا يمكن للحكومة الأستونية أو الحكومة الروسية أن تحل مشاكل القانون الكنسي الناشبة بين الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية والفرع المحلي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، أو المشاكل الناشبة بين البطريركية القسطنطينية وموسكو، إنما حلها يكون بين هذه الكنائس نفسها. ولا يقوم دليل على وجود أي معوقات عملية يتعرض لها المؤمنون الأرثوذكس في ممارستهم اليومية لشعائهم، أو يقوم دليل على أي نية لعمل ذلك. غير أننا لا نزال نشعر بقلق شديد بدأ يساورنا مع الخطاب الذي أدلى به الرئيس بوريس يلتسين أمام مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بودابست، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، إزاء سعي الاتحاد الروسي الدؤوب لتسييس العلاقات الكنسية الداخلية بين الكنيستين الأرثوذكسيتين.

٧ - إن دور منظمة التعاون والأمن في أوروبا والنتائج التي تنبثق عن أنشطتها يمكن أن تحظى بالموثوقية طالما أخذ أعضاء المنظمة بعين الاعتبار التقارير التي تصدرها المنظمة ذاتها. ومع ذلك لا تمنع أستونيا في مناقشة أي تقارير تجمعها منظمات وهيئات أخرى، على أساس متكافئ، عن أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وليس فقط عن أستونيا والاتحاد الروسي، إن رأت الدول الأعضاء في المؤتمر أنها تقارير وافية ومهمة.

٨ - إن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وبروتوكولاتها الإضافية تخلو عملياً من أدوات التطبيق المباشر. ومن المأمول أن يجد الاتحاد الروسي بعد أن وقع هذه الاتفاقية مؤخراً السبل والموارد لإفادة دبلوماسييه عن محتوياتها.

ومن جانبها، تتطلع أستونيا دائماً إلى سبل تحسين علاقاتها مع الاتحاد الروسي، وسوف تواصل ذلك حتى في وجه التهديدات المكشوفة المتزايدة لدولتها من جانب الدوائر السياسية الروسية ذات النفوذ، وهي تهديدات لا يتصدى لها المسؤولون الروسيون لسوء الطالع، ويحدونا الأمل أيضاً في أن يتمكن الوفد الروسي من التوصل إلى أسلوب أفضل وأكثر صلاحاً يخدم به المصالح الوطنية الروسية ومصالح الأمن والتعاون في أوروبا.

-----